التعددية الثقافية في القرن الحادي والعشرين

إقبال شوقي إبراهيم

مقدمة

يسود العالم دائما نزعات تحررية متصلة بكل جزئيات العالم المتمثل في البلدان والأقطار المختلفة الأمر الذي يجعل من العالم بوتقة واحدة تندمج بعضها البعض لتؤدي إلى تكامل عام وانصهار كبير بين الثقافات والشعوب المختلفة الأمر الذي يجعل العالم كله قرية صغيرة تجمعها روابط واحدة وعلاقات مشتركة وذلك من أجل جعل العالم كله ذو فهم مشترك وعلاقات واحدة مما يفتح آفاقًا جديدة تعمل علي تحطيم الفواصل التقليدية بين المجتمعات وذلك من خلال ما شهدته الكرة الأرضية في الأربعين عامًا الأخيرة حيث ظهرت الثورة الحقيقية في العلاقات بين الحكومة المركزية في الدولة والأقليات العرقية والإثنية والثقافية وبدأت تختفي النماذج القديمة للدولة القومية ذات النسيج المتماثل والمنسجم لتحل محلها نماذج من التعددية الثقافية داخل الدولة تجمعها المواطنة وكثيرًا ما كان هذا التغير نتيجة للعمليات السياسية المحلية التي تنشأ داخل المجتمع الأمر الذي انتهى إلي أن النماذج القديمة لم تعد تتناسب مع الظروف التاريخية والسكانية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية.

وظهرت جهود المنظمات الدولية التي تبنت منظور التعددية الثقافية داخل الدول والمجتمعات للوصول بتلك المجتمعات إلي أفضل الأطر والنماذج التي توضح الروابط والعلاقات التي تجمع التنوعات الثقافية داخل إطار الدولة مما أدي إلي الاهتمام الدولي بالعلاقات بين الأقليات المتنوعة ثقافيًا والحكومة المركزية في الدولة التي تجمع بينها مما أدى إلى انتشار مفاهيم التعددية الثقافية عالميًا كإطار جديد لإصلاح العلاقة بين الاختلافات والتنوعات الثقافية بدلًا من الصراعات الثقافية وصدام الحضارات ومحاولة كل ثقافة غزو الثقافة الأخرى والقضاء عليها.[1]

ويمكن التفريق بين مستويين لمفاهيم التعددية الثقافية مفهوم التعددية الثقافية العالمية ومفهوم التعددية الثقافية القانونية

---

(١) بريان باري، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، مرجع سابق ص٨٢.

حيث تتلخص مفاهيم التعددية الثقافية العالمية في مجموعة الأفكار المنتشرة حول أهمية التكيف مع الاختلاف والتنوع والتي تناولتها شبكات دولية غير حكومية وعلماء وباحثون وواضعو الخطط السياسية وذلك من أجل نشر مفاهيم التعددية الثقافية وممارستها وكذلك معرفة أفضل الممارسات في البلدان المختلفة وبناء شبكات تتجاوز الحدود الإقليمية من الخبراء والدعاة والمبدعين وخلق مناطق آمنة للحديث في موضوعات حساسة من الناحية السياسية ولتدريب المربين المحليين والبيروقراطيين والمنظمات غير الحكومية والعاملين في أجهزة الإعلام علي معرفة تحديات تكيف السكان مع التعددية الثقافية ومع التعدد العرقي.(١)

أما من ناحية التعددية الثقافية القانونية فإن هناك تقنين لمفاهيم التعددية الثقافية في مجموعة من القواعد الدولية القانونية أو شبه القانونية تتجسد في إعلانات حقوق الأقليات وتنمية المعايير الدولية لحقوق الأقليات علي الصعيدين الكوني والمحلي.

وعلى هذا فإذا كان المستوى الأول يتضمن انتشار مجموعة من المثل العليا وأفضل الممارسات التي لابد من أن تتطلع إليها جميع الدول فإن المستوى الثاني يحتوي على تقنين مجموعة من الحد الأدنى من المعايير التي تقع تحتها كل الدول وهذه العمليات المزدوجة لانتشار مفاهيم التعددية الثقافية وحقوق الأقليات قد أعادت بطريقة أساسية تشكيل التصورات والمفاهيم التقليدية لسيادة الدولة القومية والمواطنة مما يدعم النظام العالمي للدول القومية ونظرًا لظهور مفهوم القرية الكونية وسهولة الانتقال للأفراد والسلع والخدمات بين الدول وزوال القيود والحدود فان حركة الأفراد الإنسانية بين الدول لأغراض السياحة والعمل والدراسة قد تزايدت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مما أدى إلى أن يعيش أفراد من ثقافات مختلفة فترات طويلة من الزمن داخل ثقافة أخرى ويمارسون مظاهر حياتية متعددة الثقافات ويواجهون مظاهر ومقومات الثقافة التي انتقلوا إليها ويعيشون فيها بما لديهم من مظاهر ومقومات ثقافية من ثقافتهم التي جاءوا منها مما أدى إلى ظهور قدرًا ملحوظًا من القلق والمقاومة لأن الانتشار العالمي لمفاهيم التعددية الثقافية كان ولا يزال محل نزاع عميق ومن هنا فإن الأمر يتطلب توضيحًا للهدف من نشر مفاهيم التعددية الثقافية الذي هو حماية بعض الجماعات الضعيفة في العالم الحديث من الظلم الجسيم الذي يحيق بها حيث نجد أن الخطط التنموية

(١) بريان باري، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، مرجع سابق ص٨٢.

المختلفة توجه نحو التماثل واستبعاد الأقليات باسم بناء دولة قومية متجانسة بما يعرف بسيادة الدولة القومية.

ولذلك نجد أن التصور الجزئي للثقافات المتعددة والتي طورته المنظمات الدولية لمعايير الحقوق الإنسانية هو امتداد تقدمي من الناحية الأخلاقية لتجنب التصورات القمعية غير الليبرالية لفكر التعددية الثقافية وأصبحت الخطابات السياسية والمعايير المشروعة للتعددية الثقافية التي دفع بها القانون الدولي والمنظمات الدولية هو تطور طبيعي ومنطقي لمعايير حقوق الإنسان العالمية.

إن وثائق الأمم المتحدة واضحة فيما يتعلق بمعايير التعددية الثقافية وتشير موادها إلى حقوق الأقليات والشعوب الأصلية على أنها جزء لا يتجزأ من الإطار العام للحقوق الإنسانية الأوسع وهيه تعمل داخل حدودها حيث تفهم التعددية الثقافية على أنها مفهوم يرشده ويضبطه الالتزام السياسي بمبادئ الحرية الفردية والمساواة.(١)

وترتكز القواعد الدولية الحالية على ثلاث فئات هي: الأقليات والأقليات القومية والشعوب الأصلية ومن البديهي أن التعددية الثقافية الليبرالية يسهل تبينها من قبل أنظمة ديمقراطية حيث يكون القانون وحقوق الإنسان مصونين.

أما البلاد التي لا توجد فيها هذه القواعد الأساسية الديمقراطية الليبرالية فقد تكون في حاجة إلي توافر مستوى معين من الديموقراطية قبل أن يكون هناك أي معنى للدفع نحو التطبيق الشامل لمفاهيم التعددية الثقافية لذلك فإن مشكلة الصراع العرقي العنيف والحاجة إلى العثور علي طرق للتعايش العرقي غالبًا ما تكونان أكثر ضراوة في البلدان ذات الديموقراطيات الضعيفة.

ولقد تناولت المنظمات الدولية هذين المنظورين أحيانًا بإقرارها أعلى المعايير لحماية الأقليات في المجتمعات الديمقراطية الحرة وأحيانًا بإقرار الحد الأدنى من قواعد التعايش العرقي التي يمكن أن تتوقعها في أي بلد لدى المجتمعات ذات الديمقراطيات الضعيفة حيث العلاقة بين العدالة والأمن في تلك المجتمعات والتي تحتاج إلى أن تضمن القواعد المعايير الدولية بصورة مستقبلية حيث الاعتراف بالأقليات العرقية والسكان الأصليين علي أنهم ممثلون شرعيون وشركاء متساوون في الحكم في المجتمعات.

ونجد أن عند صياغة المقاييس والمعايير للتعددية الثقافية فإن الباب يفتح إما للمنظمات الدولية باعتبارها من القنوات غير

(١) بريان باري، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، مرجع سابق ص٨٤.

الرسمية التي تنتشر بواسطتها أنماط من التعددية الثقافية في أنحاء العالم مما يجعل تلك المنظمات الدولية كمتحدث بلسان المجتمع الدولي الذي يثير المخاطر الأخلاقية والسياسية، لأن مصطلح المجتمع الدولي هو صورة عالم تسوده الصداقة بين الدول بناء علي الاحترام المتبادل والقيم المشتركة إلا أن واقع نظام العالم يتسم بانقسامات ايدولوجية وعلاقات شك وريبه وانعدام ثقة وخصومة متبادلة إن لم يكن استغلال مدعوم بواسطة التفاوت الخطير من حيث القوة والتأثير من جانب الدول القومية حيث تطبيق التعددية الثقافية من غير تبني أراء الشعوب الأخرى الأمر الذي يجعل من تلك الممارسات فصلًا استعماريًا جديدًا لا تقبله العديد من الدول التي تسعى الدولة الكبرى إلي الهيمنة عليها باسم المجتمع الدولي الذي لم يراعي مصالح باقي المجتمعات في العالم واكتفى بنفسه وأمثاله في تطبيق هذه التعددية الثقافية حيث خططه لتنمية وتشجيع التعددية الثقافية التي لا تعكس قيم المجتمع الدولي المتحد كله.

وإذا نظرنا إلى التعددية الثقافية عن قرب نجد أنها تنحصر فما بين النظرية السياسية والعلوم الاجتماعية.

لذلك نرى أنه من الواجب التوفيق بين التعددية الثقافية من حيث النظرية السياسية وذلك من خلال تأكيدها على الهويات والدور الرئيسي الذي تضطلع فيه الحقوق الفردية في إطار الليبرالية التي تمثل عماد سائر الدول القومية أما الجانب الأخر فهو في مجال العلوم الاجتماعية ويركز على طبيعة الانتماءات العرقية وغيرها من انتماءات الجماعات الموجودة علي أرض الواقع وعلي السمة الفعلية المميزة للتفاعلات القائمة بين الجماعات العرقية ومجموعة السياسات التي طورت بهدف استبعاد التنوع الثقافي المتنامي لدى المجتمعات وإدارته ولا ريب أن التعددية الثقافية حظيت بدعاية سلبية في السنوات الأخيرة حيث امتدت أذرع الهجمات التي شنت عليها بداية من القرن العشرين وتسعيناته ويرجع ذلك إلى أن هناك العديد من الهجمات التي وجهت في الأساس إلى التعددية الثقافية والتي عرفت في الواقع ما يسمى "انتقالًا ثلاثيًا" ويتمثل هذا الانتقال في تفكك الدولة القومية أو دفع الأقليات الوطنية الخاضعة للدولة التي اتسمت بالوداعة فيما سبق إلى أن وصلت إلي مطالب انفصالية محليًا كالكافالونين في اسبانيا والويلزين والاسكتلنديين في بريطانيا والنقيصة الثانية تمثل في الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨ وتداعياتها فيما يتعلق بتقليص الخدمات العامة وارتفاع معدل البطالة ومخاوف أكثر لدى الشعوب التي تشعر بعدم الارتياح في ظل دوامة الاختلالات المتزايدة

السرعة الناشئة عن معدل التغيير بالغ السرعة في ظل ما يسمى في كثير من الأحيان بفترة ما بعد الحداثة.(١)

أما النقيصة الثالثة فهي المخاوف الناجمة عن تزايد حالة انعدام الأمن الاقتصادي والتشرذم الاجتماعي الأكثر شمول أو الذي القي به على قضايا الهجرة وتحولت التعددية الثقافية فيما يبدو إلى الوعاء الذي تصب فيه الدول مخاوفها والتي تكمن منابعها في أغلب الأحيان من تغييرات اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقًا إلى حد بعيد من التغيرات الناشئة عن الهجرة وسياسات التعددية الثقافية.(٢)

إلا أن التعددية الثقافية تعاني عيوبًا لا يمكن معالجتها دون الانتقال إلى مرحلة أكثر رقيًا وهي مرحلة التواصل الثقافي حيث تستند السياسات الجديدة في كثير من الأحيان إلى نظرية رأس المال الاجتماعي وفلسفة النزعة المجتمعية بالإضافة إلي المطالبة بالولاء والتمسك بقيم مشتركة وهويات وطنية تفتقر إلى التحديد وبدون صور أكثر ديموقراطية ومساواه من الحكم القائم على التواصل الثقافي قد يتحول المد المتصاعد لليمين المتطرف إلي طوفان يمثل عقبة منيعة أمام فرص التعامل المهذب بين العرقيات المتعددة في حقبة التقشف المالي وتزايد معدلات البطالة والتخفيض الحاد للنفقات في مجال الخدمات العامة التي نقف الآن على أعتابها إلا أن التمسك بالقيم والهويات الوطنية هي بذور العصر الجديد الذي يتضمن صنع سياسات أكثر ملائمة تستند على فسلفة التواصل الثقافي التي تتطلب إقامة قدر من الحوار والتفاعل بين العرقيات يفوق ما تطلبه معظم صور التعددية الثقافية.

أولًا: مفهوم التعددية الثقافية

تتعدد مفاهيم التعددية الثقافية بشكل كبير منذ بداية الستينات إلى وقتنا هذا وهي تحمل في طياتها العديد من المفاهيم ولكننا قبل أن نتعرض لتلك المفاهيم الخاصة بالتعددية الثقافية يجب أن ننوه عنها تاريخيًا أولًا ثم نتناول المفهوم وما يرتبط به من مبادئ التعددية الثقافية وسياستها ومفهومها ما بين العنصرية وحقوق الإنسان.

نبذة تاريخية عن التعددية الثقافية:

لقد ظهرت التعددية الثقافية في الخطابات العامة في أواخر الستينات وأوائل

(1) B. Barry, culture and equality: An Egalitarian critique of multiculturalism, polity press, 2001, p224.

(2) W. Kymlicka, multi-cultural citizenship; A liberal theory of minority right, oxford university press, 1995, p19.

السبعينات من القرن العشرين عندما بدأت كلًا من أستراليا وكندا في التصريح والسماح بهجرة جديدة راحت تضفي الصبغة الأسيوية على هاتين الأمتين.

كانت أستراليا تطبق سياسة تقصر الهجرة على البيض طبقًا لنص قانون تقييد الهجرة لعام ١٩٠١ واعتبر الأسيويون واليهود على حد سواء غير قابلين للاستيعاب وفي عام ١٩٧١ كان ثمة اعتراف رسمي بالحاجة إلى المساعدة في تكوين مجتمع "متعدد الثقافات" مما مهد الطريق أمام إلغاء تام للشروط العنصرية عام ١٩٧٣ وقد تم حث المهاجرون على الاندماج بدلًا من مطالبتهم بالخضوع للاستيعاب أي أنه أصبح في مقدروهم الاحتفاظ ببعض مكونات "ثقافتهم الوطنية" واعتبرت جمعيات الجاليات وسيطًا هامًا للاندماج.(١)

فالتعددية الثقافية ضمنت تشكيل كيانات يشارك فيها المهاجرون والأقليات العرقية مشاركة منصفة مع الإقرار بمعقولية رغبتهم في الاحتفاظ بجوانب من ثقافتهم وبأن التنوع الثقافي أمر مستحسن في حد ذاته ويعود بالنفع على الأمة من عدة نواح

كما أن للتعددية الثقافية جانب يدعو إلى تكافؤ الفرص ومناهضة التمييز الذي غالبًا ما تفعله النقاشات المتعلقة بمعنى التعددية وفاعليتها.

أما في كندا فإن النقاش حول العلاقات المضطربة بين الإقليمين الناطقين بالإنجليزية والفرنسية في ستينات القرن العشرين أدى إلى تكوين لجنة ملكية أوصت بثنائية اللغة وثنائية الثقافة وضرورة اعتبار الإنجليزية والفرنسية لغتين رسميتين إلا أن قانون ثنائية الثقافة وثنائية اللغة لعام ١٩٦٩ أثار أيضًا مسألة الأقليات الأخرى في كندا، واعتمدت التوصية الأخرى للجنة الملكية التي تدعوا إلى ضرورة توسيع نطاق التعددية الثقافية في الهوية الكندية كسياسة رسمية وكان هذا مقبولًا في البداية في إطار ثنائي اللغة يشمل اللغتين الإنجليزية والفرنسية لكن وبحلول عام ١٩٨٨ صدر قانون للتعددية الثقافية وسع نطاق شروط التضمين.

وبالمثل فإن وصول السكان المهاجرين من الهند وباكستان وبنجلاديش وجزر الكاريبي إلى بريطانيا إضافة إلى الأعداد المتزايدة من العمال المهاجرين من شمال إفريقيا إلى فرنسا وبقاع أخرى من أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وضع مسائل التعددية الثقافية على جدول الأعمال العام لتلك البقاع إذ بدأت الجاليات

(1)Y. Alilbahai- Brown, After multicultural, foreign policy center 2000, page 201.

المهاجرين تشكل وجودًا دائمًا أو شبه دائم وفي حين رفضت فرنسا بصفة خاصة أي سياسة تمنح المهاجرين الجدد اعترافًا رسميًا فقد ألقى وزير الخارجية البريطاني بيانًا عام ١٩٦٦ يتضمن إطارًا عامًا لتضمين جاليات المهاجرين ككل ودمجها في الثقافة والتكوين السياسي القومي لبريطانيا.

مفهوم التعددية الثقافية

إن التعددية الثقافية تعني في بعض الأحيان الاندماج وهو لا يعني فقدان المهاجرين لخصائصهم وثقافتهم الوطنية بل أنها عملية تسطيحية تهدف إلى التجانس بل إلى التنوع الثقافي الذي يصاحبه تكافؤ للفرص في ظل مناخ من التسامح المتبادل.

ونجد أحيانًا أن التعددية الثقافية تصبغ العرقية على الرغم من تنافي في فكرة العنصرية مع العصر الحديث إلا أن العرق يكون هو السائد في معظم النقاشات الدائرة حول التعددية الثقافية والتي تؤدي في أغلب الأحيان إلي نقد التعددية الثقافية مما يؤدي إلي العديد من الصعوبات في استيعاب الجاليات الأحدث من ثقافات الدول المضيفة ويمكن اعتبار هذا الاستيعاب صعبًا لعدة أسباب أهمها الخصوصية العرقية والتي تتعلق بالاختلافات الفسيولوجية كلون البشرة والتي تعتبر حاجز بيولوجي وفسيولوجي لا يمكن تخطية هذا إلى جانب العداء الواضح الذى بداه سكان الدول من البيض المضيفون إزاء الملونين وأخيرًا عدم استعداد جاليات المهاجرين ذاتها عن التخلي عن أوجه خصوصياتها الثقافية كاللغة والدين ومضاهات الشعوب المضيفة في جميع النواحي الثقافية وعليه نجد أن التعددية الثقافية لم تدخل قاموس المفردات العام إلا في تسعينات القرن العشرين مصحوبة بمطالبات الجماعات العرقية بالاعتراف الثقافي بها في المناهج التعليمية داخل المدارس والجامعات ولذلك كان المفهوم الأول لمعنى التعددية الثقافية كما جاء في قاموس هارير كولينز لعلم الاجتماع في تسعينات القرن العشرين أن التعددية الثقافية هي: إدراك التعدد الثقافي وتعزيزه فالتعددية الثقافية تحتفي بالتنوع الثقافي وتسعى إلى تعزيزه كتشجيع لغات الأقليات وهي تركز في الوقت ذاته على العلاقة غير المتكافئة بين الأقلية والثقافات السائدة.(١)

إذن فالتعددية الثقافية عادة ما تشير إلى السياسات التي تضعها الدول المركزية والسلطات المحلية لتنظيم وإدارة التعددية العرقية الجديدة التي أحدثها وجود سكان وافدين ونجد أن التعددية الثقافية هي الاستجابة السياسية للتنوع الناشئ لدى المجتمعات حيث تزداد التعددية الثقافية

(1) R. Hosan, multiculturalism: some in convenient truths, politicos press, 2010, p6.

فتزداد (التعددية العرقية) بإطراد.

فالتعددية الثقافية هي بمثابة حوار بين هويات ثقافية مختلفة أو هويات عرقية وإهمال الفوارق بين تلك الهويات من أجل خلق هوية ووحدة بهدف إبراز التعدد كمركب أساسي للمجتمع حيث يكون المجتمع متعدد الثقافات قائم على ثقافات متنوعة وليس ثقافة واحدة عليا ومفضلة ويكون هناك اعترافًا متبادل بين المجموعات المختلفة بتلك الثقافات.(١)

حيث أن نظرة التعددية الثقافية وخبرتها يمكنها أن تقضيا إلى مجالات مستجدة ومنتجة لأساليب الحياة والبحث داخل المجتمع الواحد وإلى إيجاد نظريات جديدة في ساحات قديمة حيث من الممكن أن تؤدي التعددية الثقافية إلى عالم ومجتمع أفضل وهذا لسببين، الأول: أن الأقليات هم أنفسهم سيصبحوا هم الأقرب إلى التعرف على الأشياء والفرضيات الخاطئة والمنحازة، والثاني: هي أن هذه الأنماط من التغيرات التي تطرأ على المجتمع وتحذو حذو التعددية الثقافية سوف يساعد في كشف النقاب على هذا الخطأ وفي تغيير اهتمام الآخر حيث الاهتمام بالصدق والاهتمام بالعدالة يأتيان جنبًا إلى جنب في المطالبة بالتنوع في المجتمع.(٢)

فالتعددية الثقافية هي مظهر من مظاهر التعدد لألوان من الثقافات المختلفة التي تقدمها المجتمعات لإفرادها والتي تعكس على العلاقات الاجتماعية والهوية والانتماء والتقاليد ومحاولة الاستفادة من تلك الثقافات المتعددة بما يفرضه ذلك من أحداث تفاعل بين الثقافات واحترام حقوق الإنسان وإعلاء ثقافة الحوار مع التأكيد على الخصوصية.

فأهم ميزة في التعددية هي اختلاف الثقافات البشرية وتنوعها فكل مجتمع يتميز عن غيره بثقافته والتي تشكل قوامًا اجتماعيًا لذا فإن الثقافة تحتل موقعًا أساسيًا في حياة المجتمع فهي تمثل طرق وأساليب الحياة ومرجعيتها بمنظومتها القيمية السائدة بمعنى أوسع فإن الثقافة هي حال البشر الذي يتكون منه المجتمع وحيث أن المجتمعات تتمايز من حيث البيئة والتجربة فإن الثقافات تختلف تبعًا

(1) Schon waldee, Germany: integration policy and pluralism in a self-conscious country of migration, Rutledge, 2010, p240.

(٢) أومانارين وساندرا هارديغ: نقص المركزية الفلسفة من أجل عالم متعدد الثقافات بعد استعماري نسوي، ترجمة يمنى طريف الخولي، الجزء الثاني، ع٣٩٦، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون الأدب، الكويت، يناير، ٢٠١٣، ص٢٣٤.

لاختلاف أساليب وأنماط الحياة.[١]

ولما كان الاختلاف والتعدد سمة من سمات الكون فقد كان ضروريًا التعرف على المفاهيم المختلفة للتعددية الثقافية لما له من تأثير كبير على أفراد المجتمع الواحد فإذا نظرنا إلى المفهوم اللغوي للتعددية الثقافية نجد أنه اسم مؤنث منسوب إلى تعدد وهو يعني التمايز والاختلاف والتعدد والتفرد من مادة (عدد).

أما الثقافة فهي تأتي من المصدر ثقف وتعني العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحذق فيها وهي تعني أيضًا الإحاطة بالعلوم والفنون والآداب وشئون الحياة والناس وتعني أيضًا مجموعة السمات التي توجد في زمان ومكان معينين[٢].

ونجد أن الحركات الشبابية في الستينات وخاصة اليسار قد عارضت تمرز السلطة والموارد بيد التحالف العسكري الصناعي وعارضت حرب الفيتنام واعتنقت قضايا عديدة وسعت إلى إقامة نظام اجتماعي جديد عماده التعاون لا المنافسة. كما رفضت هذه الحركات بشدة الأنظمة الاستبدادية وقامت بترقية الوعي البيئي والأنثوي وحاولت في بحثها عن تحقيق الذات توسيع عقول أتباعها بالتأمل.

والتعددية الثقافية لغويًا تعني حكم يتم من خلال عملية أخذ ورد بين فئات متنافسة من مختلف القطاعات أو من الحكومة ذاتها. ويرى مناصرو التعددية بأنها أحسن نظام ديموقراطي في مجتمع معقد إذ أن مساهمة كل فرد من أفراده في اتخاذ القرار أمر غير عملي.

ففي المجتمع المتعدد يحافظ على حقوق الفرد بنوع من الموانع والموازين خارج الدستور فلا تستحوذ أي فئة على السلطة بل يكون هناك تبادل عليها. ومن خلال انتماء وانخراط ونشاط الفرد في إحدى هذه الفئات يمكنه أن يؤثر على اتخاذ القرار. ويرى البعض أن الولايات المتحدة مثال على هذه المجتمعات التعددية بينما يرى البعض الآخر أن المجتمع المتعدد ضرب من ضروب الخيال وما المجتمع الأمريكي سوى مجتمع نخبوي.[٣]

إلا أن الباحثة تعرف التعددية الثقافية بأنها تعني وجود ثقافات فرعية وتكوينات

---

(١) عمر مصطفى محمد. العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية. برنامج الإصلاح الديموقراطي والثقافة السياسية والتشاركية في الوطن العربي. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية نابلس. فلسطين ٢٠٠٥ ص٣٠.

(٢) المعجم الوسيط ، ط٥ ، ج٢، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١، ص ٦٥.

(٣) ناهد محمد عبد المقصود عبد الرازق: التعددية الثقافية والتعلم وانعكاساتها على طلاب المدارس الأجنبية في مصر. لاسالة ماجستير، كلية التربية جامعة المنصورة، ٢٠١٢، ص٦.

تتضمنها الثقافة العامة للدولة أو ثقافات انتقلت من ثقافات أخرى لتعيش فترة من الزمن داخل الثقافة العامة للدولة القومية.

ولقدد اتسع مفهوم التعددية الثقافية لوجود أنواع من الأقليات التي أدى وجودها ونموها ومطالبها إلى نشأة التعددية الثقافية في الدول القومية "كالأقليات المهاجرة" التي تتضمن جماعات مثل الأتراك في ألمانيا والجنوب أسيويين والكارسين الأفارقة في بريطانيا أو "الأقليات القومية دون مستوى الدولة" مثل سكان مقاطعة كيبيك أو الكنديين الفرنسيين أو "الفئة السكانية دون مستوى الدولة" مثل الأمريكيون الأفارقة وهم الذين يتسمون بصبغة عرقية عاصرت بالفعل مولد الدولة القومية الأمريكية ولذلك فإن أصولها تختلف إلى حد بعيد عن المهاجرين هذا إلى جانب الشعوب الأصلية مثل المادري في نيوزيلاندا والانويت في كندا أو السكان الأصليين في أستراليا والهنود الحمر في أمريكا والأمم الأولى في بريطانيا هذا إلى جانب الوافدين الأجانب الذي يرتحلون للعيش أو الكسب أو التعليم.

ولذلك فإن مطالب كل نوع من تلك الأقليات تختلف عن مثيلاتها فمطالب الأقليات الوطنية دون مستوى الدولة (الكيبيك والويلزين) تختلف عن مطالب المهاجرين والوافدين مما أسفر عن تشكل صور متباينة إلى حد ما من التعددية الثقافية مما أدى إلى توسيع مفاهيمها وفقًا للمناقشات العديدة التي أسهمت فيها كل الدول القومية وكذلك المهاجرين والوافدين كل حسب طبيعته وخصائصه المميزة ومتطلباته البيئية.

التعددية ما بين العنصرية وحقوق الإنسان:

إن مبدأ المساواة بين البشر كان غير متوفر بعد قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ وهنا يمكن رؤية أصول التعددية الثقافية ضمن كفاح أوسع نطاقًا من أجل المساواة بين البشر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية فنجد أن الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان على مر التاريخ وقبل ستينات القرن العشرين كانت قد أغفلت كثيرًا من حقوق الإنسان وخاصة الأقليات واعتبرتهم طبقة أدنى من البيض ففي عام ١٩١٩ حينما حاولت اليابان إدخال كلمة تتعلق بالمساواة بين البشر في عصبة الأمم اعترضت دول الإمبراطوريات التي كانت تحتل البلاد الأخرى في آسيا وفي أفريقيا اعتقادًا منهم وحرضا على الإعلان الرسمي بمبادئ العنصرية وبتفوق البيض على الأعراق الأخرى ولكن بعد تحرير العديد من الدول من سيطرة وهيمنة دول الإمبراطورية الأوروبية على تلك الدول أسفر في نهاية الأمر في ستينات القرن العشرين إلى

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي مثل تفسيرًا رمزيًا كبيرًا للأيدولوجيات العنصرية وصدا سياسيًا عالميًا للحركات المناصرة للسياسات العنصرية إلا أن تهيئة مناخ ثقافي دولي متعاطف مع حقوق الإنسان والمساواة بين البشر لم تتحقق إلا بعد معارك مستمرة قادتها مختلف الجماعات الخاضعة بما فيها مكان المستعمرات الأوروبية مما جعل تلك الحقبة تزخر بعدد هائل لا حصر له من الحركات الاجتماعية ومعارك الحملات الدعائية المناهضة للعنصرية والتي خلقت الأثر العميق في الثقافة السياسية والمدنية للديموقراطيات الغربية والذي أبرز اتجاهين هامين في تلك الفترة وهما: اتجاه مناهضة العنصرية واتجاه التعددية الثقافية وهو ما سمي في تلك الفترة "بسياسات الهوية" حيث رفعت مطالب الاعتراف الثقافي والتي لعبت دورًا كبيرًا في إكمال وإتمام الكفاح اليساري والليبرالي من أجل إعادة توزيع الثروة.(١)

مبادئ التعددية الثقافية

إن المسارات التي سلكتها التعددية الثقافية في البدان المختلفة تباينت للعديد من الأسباب إلا أن التعددية الثقافية قامت على

مبدأين رئيسين:

أولهما: أنه ينبغي أن تكون شروط الدخول إلى الدولة القومية محايدة عرقيًا حتى يتزايد مجيء المهاجرين إلى البلدان المناصرة للتعددية الثقافية من بلدان غير أوروبية ومن بلدان غير مسيحية وعلى أغلب الظن وحتمًا من بلدان أغلبيتها مسلمة.

وثانيهما: أن يكون للمهاجرين الحرية في الحفاظ على هوياتهم العرقية وأن يعبروا عنها ومن ثم تلتزم المؤسسات العامة مثل الشرطة والسلطات المحلية وخدمات الرعاية الاجتماعية والمستشفيات وغيرها من مؤسسات الدولة العامة على مراعاة تلك الهويات العرقية.(٢)

سياسات التعددية الثقافية

تتعدد سياسات التعددية الثقافية المطبقة لمبدأيها على النحو الآتي على الرغم من اعتمادها بدرجات متفاوتة في البلدان المختلفة حسب طبيعة البلدان القومية وطبيعة الأقليات الموجودة بها فنجد أن من الضروري كسياسة عامة للتعددية الثقافية التأكيد الدستوري أو التشريعي على التعددية الثقافية

(١)على راتنسي: التعددية حقوق قصيرة جدًا، ترجمة لبنى عماد وتركي، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١١، ص١٣٠.

(2) C. Taylor, the politico of Recognition. In A. Guttmann (ed.) multiculturalism and the polities of Recognition, Princeton university press, 1944, p, 30

على المستويين المركزي والإقليمي وعلى مستوى البلديات وكذلك تبنى التعددية الثقافية في المناهج الدراسية وإدراج تمثيل الأقليات العرقية ومراعاتها في إطار مهام وسائل الإعلام العامة أو إصدار التراخيص لها وكذلك الإعفاء من قواعد الملبس والإعفاء من القوانين التي تمنع الاتجار في أيام الآحاد وما شابه ذلك وكذلك السماح بتمويل تنظيمات الجماعات العرقية من أجل تشجيع الأنشطة الثقافية وتمويل التعليم ثنائي اللغة أو التعليم باللغة الأم واتخاذ إجراءات إيجابية لمصلحة الجماعات المحرومة كقوانين العلاقات العنصرية التي حرمت على نحو متزايد التمييز ضد الأقليات في التوظيف والإسكان والحصول على غير ذلك من الموارد وسبل الراحة والترفيه.[1] ولكن على الرغم من تلك السياسات إلا أن التعددية الثقافية تحتاج لتطبيقها أكثر من تلك السياسات فهي تحتاج إلى إلقاء الضوء على المسارات التاريخية المختلفة للتعددية الثقافية وتباياتها وأسباب تلك التباينات وكذلك معرفة تطور الأنماط المختلفة للتعددية الثقافية بما يسمى "نظم المواطنة".[2]

ثانيًا: عوامل التعددية الثقافية

هناك عوامل متعددة تقف وراء ظهور مفهوم التعددية الثقافية وتتمثل فيما يلي:

١) عوامل تاريخية وجغرافية:

كما أوضحنا فيما سبق فإن مفهوم التعددية الثقافية ظهر جليًا في ستينات وسبعينات القرن العشرين إلا أننا إذا رجعنا إلى التاريخ نجد أشكالًا من التعددية الثقافية تظهر في فترات زمنية أقدم من ستينات وسبعينات هذا القرن ولذا فسوف نستعرض بشكل موجز نبذة مختصرة عن أشكال التعددية الثقافية عبر مراحل التاريخ المختلفة.

١- مرحلة الدولة الفرعونية القديمة:

كان التعدد الثقافي قديمًا منذ الأزل منذ الحضارة الفرعونية وهو ما سنتناوله بالتفصيل.

١. التعددية الثقافية في الحضارة الفرعونية القديمة:

أ. جامعة أون:

تعد مصر القديمة من أقدم البلاد والحضارات التي عرفت العلم والتعليم منذ

(1) R.Dly, My life as an nudes cover rue-lim, the Guardian, 15 Rebury 2010.

• نظم المواطنة: هي العلاقة القائمة بين الكنيسة والدولة ومفهوم كلا منهما لتعزيز قيم تلك المواطنة.

(٢) على راتنسي: مرجع سابق، ص٢٠١.

فجر التاريخ والتي أنشأت بين رحابتها المدارس والجامعات بهدف تحقيق تنمية مجتمعية حيث تعد جامعة (أون) أقدم جامعات التاريخ إن لم تكن أقدمها على الإطلاق، ففيها كان الطلاب يأتون لها من كل صوب وحدب من البلاد المختلفة وذلك للاستزادة من المعارف الموجودة في تلك الجامعة مما يحدث شكلًا من أشكال التعددية الثقافية لكل من الوافدين بما يتعلموه داخل جامعة أون ولأصحاب البلد مما يكتسبوه من عادات وتقاليد الوافدين الذين كانوا يقطنون المدن المصرية للسكن حتى انقضاء مدة تعليمهم داخل جامعة أون.

ب. الأدب الفرعوني (الشعر والمسرح والقصة)

من المعتقد أن مهد الدراما بنوعيها (المأساة والهزلية) تأتي من الفكر والحضارة اليونانية إلا أن الدراما المصرية ظهرت في عالم الوجود قبل الدراما اليونانية بحوالي ٣ آلاف عام،[١] فهناك وثائق وآثار تدل على أن الأدب الفرعوني (شعر ومسرح) أقدم من الشعر والمسرح اليوناني مما يؤكد أنه عندما أتى اليونان للتعليم في مصر القديمة فإنهم تأثروا بما رأوه من مسرح وشعر فرعوني واقتبسوا منه ما ساعدهم على خلق الدراما اليونانية بكل أنواعها لتصل إلى ذروتها في العصور اللاحقة وهذا يدل على التعدد الثقافي ما بين الحضارة الفرعونية والحضارة اليونانية من خلال الشعراء الوافدين إلى مصر ممن تعلموا بين رحابتها وأخذوا منها الكثير ونقلوها إلى بلادهم كنوع من أنواع التعدد الثقافي.

هذا إلى جانب القصة المصرية التي أبدع فيها المصري القديم وأعطى لنا تراث هائل من الأعمال الأدبية والفكرية التي تركها المصريون القدماء وكيفية تأثر الأعمال الأدبية المصرية القديمة بالحضارات الأخرى التي كانت معاصرة للحضارة المصرية من حقب التاريخ المختلفة بسبب احتكاك المصريين القدماء بتلك الحضارات ونقل العادات عنها وتحويلها إلى شكل أدبي أو بسبب البعثات التجارية التي كانت ترسلها مصر إلى خارج حدودها أو بسبب الغزوات والفتوحات التي قامت بها الجيوش المصرية أو بسبب الأنشطة والعلاقات الدبلوماسية التي قامت بين الدولة المصرية والدول الأخرى،[٢] مما أسفر عن تعدد ثقافي

(١) سليم حسن، موسوعة مصر القديمة "الأدب المصري القديم في الشعر وفنونه"، الجزء ١٨، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١.

(٢) سليم حسن، موسوعة مصر القديمة "الأدب المصري القديم"، الجزء ١٧، مكتبة الأسرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٩ المقدمة.

للحضارة المصرية وكذلك تعدد ثقافي للبلدان الأخرى.

٢- مرحلة الدولة البطلمية:

كان التعدد الثقافي أيضًا في مرحلة الدولة البطلمية واضحًا وسنتناول ذلك بالتفصيل.

- التعددية الثقافية في العصر البطلمي:

كانت لمصر القديمة في عصر الفراعنة صلة وثيقة مع جزيرة كريت قبل أن يظهر الشعب الإغريقي بصورة واضحة على مسرح التاريخ فقد كانت كريت متصلة بمصر اتصالًا وثيقًا فوجدت أشياء مصرية في قصور كريت وأشياء كريتية في مقابر مصرية[١] وعند ظهور الإغريق كانت المسافة لمصر القديمة ضئيلة فسافر الإغريق إلى مصر جلبًا للعلم فكونوا محطة تجارية في مصر "الجدار الميليزسي" في عهد بسمتيك الأول" وفي أثناء اختلاط الإغريق بالمصريين بدأ الوافدون الإغريق يشعرون بمكانة مصر العلمية بالنسبة لهم وقد كانت نقراش ودقنه[*] هما المركزان اللذان وصل منهما تأثير الثقافة المصرية إلى بلاد الإغريق حتى في الملابس، فنجد الملابس الإغريقية مقلدة عن الملابس المصرية.

هذا إلى جانب أن رجال الحكمة والفلسفة في بلاد اليونان أتوا إلى مصر ليتعلمو على أيدي الكهنة الذين احتكروا العلوم والأدب فقد كان في كل مدينة عظيمة مدرسة أو كلية لاهوتية "تانيس – هوليوبوليس – طيبة". فقد تعلم اليونانيين عن المصريين الفلسفة/ الرياضة/ الحساب/ الهندسة/الكيمياء والطب والفلك وكان من أمثال الطلاب اليونانيين الوافدين لمصر أمثال (تاليس – أناكزيمناندر – فيثاغورس – هيراكلتيوس – لوسير – ديموكرتيوس).

أ. بيت الحياة ومكتبة الإسكندرية:

تدل الوثائق على أن القدماء المصريين أول من دون الأفكار والعلوم الدينية والدنيوية على الورق وحفظوها في بيت الحياة (ير – عنخ) وبيت الحياة كانت تقوم بوظيفة المكتبة فقد كان فيها العلماء الباحثون في العلوم المصرية وكذلك المراجع التي يحتاجها أولئك العلماء وهي قامت منذ أوائل الأسرة الرابعة حتى نهاية العهد الإغريقي الروماني، وعندما أنشأت مكتبة الإسكندرية في العهد البطلمي كان يوجد بها وافدون يونان وكهنة مصريين ينهلون من العلوم المختلفة في المكتبة مما أوجد بلا شك

---

(١) سليم حسن، موسوعة مصر القديمة "الأدب المصري القديم"، الجزء ١٧ ، مرجع سابق ، ص٩.

(*) نقراش ودقنه مدن اغريقية أنشأها الحاكم البطلمي على ضفاف نهر النيل من الناحية الغربية.

تعـــددًا ثقافيًـــا واضـــحًا فـــي العـــصر البطلمي.

ب. التوفيق بين الإغريق والمصريين من الوجهة الدينية:

حتى في الدين فنجد أن فـــي العـــصر البطلمي تم التوفيق بين الإغريق والمصريين من الوجهة الدينية حيث عبـــادة ســـيرابيس وايزيس[*]، فقد كانت مصر منـــذ منتـــصف القرن السابع قبل الميلاد وقبلة الإغريق الذين توافدوا عليها بوصفها المنبر الفياض للعلـــوم والمعارف وهذا ما جعل لديهم تعدد ثقـــافي يشمل الثقافة المصرية واليونانية هـــذا إلـــى جانب أخذ المصريين لبعض العـــادات فـــي الملبس والمأكل من بعض اليونانيين المقيمين في مصر أثناء العهد البطلمي.

٣- مرحلة الثورة الصناعية:

قامت الثورة الصناعية فـــي بـــدايات القرن ١٨ حيث استخدم الآلات بشكل كبيـــر مما أسفر عن تنوع الأفكار التي صـــاحبتها والتي كانت تتمحور فـــي التنـــوع والتعـــدد الثقافي والعمل كقوة واحدة.[١]

فعندما تزايد اعتماد الإنـــسان علـــى الآلات والمخترعات وبدأوا في البحث عـــن مصادر الطاقة واجتمعت جهـــود الإنـــسان لإنشاء المصانع والمدن الصناعية مما أثمـــر في إنتاج ثقافة مغايرة وأنماط مختلفـــة مـــن العلاقات والقيم والمفاهيم التي تحكم الأشـــياء والأفراد والمجتمعات في المجالات الصناعية والأنشطة الحياتية.[٢]

٤- مرحلة الدولة المصرية الحديثة:

يؤرخ لتلك المرحلة منذ تولي محمـــد علي باشا حكم مصر في عام ١٨٠٥ ورغبته في بناء دولة قوية لمصر فبدأ بإرسال بعثات خارجية للدول الأوربية لتعلم كافـــة العلـــوم الحديثة فلم يشأ محمد علي أن ينتظـــر وقتًـــا طويلًا حتى ينتظم حال المـــدارس الابتدائيـــة والتجهيزية التي أنشأها نظـــرًا إلـــى حاجـــة البلاد إلى الموظفين، فبدأ محمد علي بعمـــل هرم تعليمي مقلوب وإنشاء (مدارس التعلـــيم التخصصية)[٣] مع إيفاد البعثات أيضًا وجلب المدرسين الأوربيين إلى مصر لتعليم الجيش "مثل سليمان باشا الفرنساوي" وهـــذا كـــان بمثابة تعدد ثقافي داخل البلاد ونظرًا لـــسفر

---

[*] سيرابيس وأيزيس: الهتان مصريتان عند اليونان في العصر البطلمي وأنشأوا لهما المعابد.

(١) ويل ديورانت، قصة الحضارة ، المجلد ٧ ، "الثورة الصناعية" ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٧.

(٢) عادل منصور صالح، دراسات في الفكر التربوي "عولمة التربية وتربية العولمة"، المكتبة التربوية، ٢٠١٦، ص١١٠ – ١١١.

(٣) إميل فهمي، التعليم في مصر، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٢.

أعداد متزايدة من الطلاب المصريين إلى جامعات أوربا وتأثرهم بالحياة الجامعية والتقاليد العلمية تزايدت النداءات والدعوات لإنشاء جامعة على الطراز الأوربي لتلبي احتياجات مصر من الكوادر واللحاق بركب التقدم والوصول إلى التعددية الثقافية المطلوبة لمواجهة التحديات.(١)

٥- مرحلة الفكر الاستعماري وتصاعد أعداد المهاجرين:

إن الفكر الاستعماري الذي بدأ قبل الحرب العالمية الأولى واستمر بعدها لقرون كان من أهم أسباب التعددية الثقافية حيث أن وجود الامبراطوريات الكبرى كإنجلترا وفرنسا واستعمارها للعديد من الدول سواء أكانت داخل القارة الإفريقية أو داخل آسيا أدى إلى اندماج أصحاب المستعمرات كالقناصل والقضاة والمندوب السامي والصحافيين وكل هؤلاء كان لهم احتكاك حتى وإن كان بسيطًا مع أصحاب البلاد المستعمرة مما أدى إلى اندماج أغلبيتهم مع السكان الأصليين فأدى ذلك إلى ظهور التعددية الثقافية هذا إلى جانب تصاعد أعداد المهاجرين كرد فعل سواء أكان هذا أيام الاستعمار كنزوح بعض السكان الأصليين إلى الامبراطوريات الاستعمارية كالرقيق أو سواء أكان هذا رغبة من بعض منهم في النضال من أجل التحرير كالعديد من الشخصيات كغاندي فأدى ذلك إلى اندماجهم مع بعض أصحاب المستعمرات أو أيضًا كرد فعل لبعض النزعات التحررية والتي أدت إلى استقلال البلدان المستعمرة مع وجود الحركات المناهضة للعرق وللأقليات والتي كانت تنادي بحقوق الأقليات ونبذ العنف والتمييز العرقي تجاههم.

٦- مرحلة الثورة العلمية والتقدم التكنولوجي:

كان أحد الأسباب الرئيسية لظهور مفهوم التعددية الثقافية أيضًا بزوغ الثورة العلمية والتقدم التكنولوجي والذي أصبح الأساس لأي مجتمع راق متحضر ومع وجود العولمة والعالم الذي أصبح عبارة عن قرية صغيرة وكذلك الانفجار المعلوماتي والتكنولوجي والذي أدى إلى هجرة العديد من سكان بعض البلدان إلى مناطق أكثر رقيًا في مثل هذا المجال وذلك من أجل العلم والمعرفة وحذو الآخرين في المعرفة والحصول على مكاسب من الثورة العلمية والتقدم التكنولوجي واللحاق بركب التقدم والرقي هذا إلى جانب أن العولمة وانفتاح المجتمعات بعضها البعض أدى إلى سرعة

(١) محمد سعد عبد الحميد، الجامعة ورسالتها، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٣٠ – ٣٢.

التواصل بين المجتمعات المختلفة وأتاحت معرفة طبائع وعادات وتقاليد الشعوب بكل سهولة ويسر فأتاحت التعرف على الآخر وفهمه الأمر الذي أدى إلى اندماج وتقارب المجتمعات بعضها البعض مما أسفر عن فهم أكثر لمفهوم التعددية الثقافية وظهوره بشكل أوضح وأيسر.

ثانيًا: عوامل فكرية وتربوية:

١- مرحلة تداخل التيارات الثقافية والفكرية:

إن تداخل التيارات الثقافية والفكرية داخل المجتمع كان أحد العوامل وراء ظهور مفهوم التعددية الثقافية حيث أن تداخل القوى الحضارية المتسقة في صراع فكري وثقافي وأيدولوجي داخل المجتمع مع القوى الحضارية المتصارعة أدى إلى ظهور مثل هذا المفهوم ليستطيع أن يوحد مفاهيم كلًا من القوى الحضارية المتسقة والقوى الحضارية المتصارعة حول الوصول إلى حالة من التصالح والاندماج والتعايش داخل المجتمع الواحد.

٢- مرحلة تطبيق مفهوم العولمة ثقافياً واجتماعياً:

إن تطبيق مفهوم العولمة أصبح من أساسيات العلم إلى جانب أن مفهوم العولمة كان من أهم العوامل التي أدت إلى بزوغ مفهوم التعددية الثقافية فالعالم ما هو إلا قرية كونية صغيرة متصلة الأطراف يكمن في داخلها كلًا من إعادة توزيع الموارد الطبيعية والثروات وإعادة توزيع الموارد البشرية داخل المجتمعات المختلفة بين كل أرجاء العالم وكذلك فهي تدعو إلى إزالة الحواجز بين المجتمعات لترسيخ مفهوم القرية الكونية الصغيرة من حيث سهولة انتقال السلع والخدمات.

وتتعدد مظاهر العولمة في المظهر السياسي للعولمة والمظهر البيئي للعولمة والمظهر الثقافي والاجتماعي للعولمة حيث ترتبط العولمة بأساليب الحياة الثقافية من حيث ثقافة التكنولوجيا في ممارسة الحياة اليومية والثقافة الاستهلاكية وتزايد معدلات الاستهلاك لتنوع السلع وعمليات العرض وثقافة المعلومات والتي تشتمل على استخدامات المعلومات وتنمية مهارات التعامل المعلوماتي فثقافة العولمة تسعى في جوهرها إلى تكوين مستوى ثقافي عولمي عام لكل أفراد المجتمعات والثقافات يشارك فيه الجميع ليكون الإطار العام أو القاسم المشترك بين الإنسانية من مفاهيم وقيم ومهارات ومعلومات إلى جانب مستوى ثقافي خاص تتميز به كل ثقافة فرعية تحافظ على ثوابتها وتسعى إلى تطوير متغيراتها.

أما اجتماعية العولمة أو المظاهر الاجتماعية للعولمة فإن العلاقات الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ومسارات الارتقاء الاجتماعي قد تغيرت بشكل كبير نتيجة العولمة حيث العلاقات القائمة على المصالح المتبادلة بين الأطراف، كما أن حقوق الإنسان أصبحت من المظاهر الاجتماعية التي زاد الاهتمام بها بشكل ملحوظ واتسع مجالها لتشمل (حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة – حقوق المرأة والطفل – حقوق الأقليات والفئات المهمشة).[١]

٣- مرحلة التعليم العولمي:

ويقصد بالتعليم العولمي أو عولمة التعليم أن النظم التعليمية أصبحت هي الأخرى منصهرة داخل بوتقة القرية الكونية الصغيرة فأصبح التعليم متوفر لكل الأشخاص في كافة المجتمعات وأصبح التنقل من قبل الأفراد لتلقي التعليم في أي بقعة من بقاع الأرض لأمر غاية في السهولة فبعد أن كان طالب العلم يشقى في أخذه للعلم ويأخذ شهورًا كثيرة وربما سنوات لكسب العلم فإن العولمة جعلت التعليم ممكن في أي وقت وأي زمان وأي مكان بدون مشقة أو جهد مضن وبمنتهى السهولة أصبح العلم في أيد راغبيه دون حواجز أو فواصل مجتمعية أو مكانية.

ويتضح التعليم العولمي في المؤسسات التعليمية المدرسية والجامعية الغربية القريبة المشهورة والتي يتم إنشاؤها بنفس النظام والمناهج والمعلمين والمباني والتجهيزات في المجتمعات المتعولمة كالجامعات الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الأمريكية، اليابانية وغيرها، فيتم إنشاء فروع لها في بلاد غير بلد المنشأ تقبل فيها طلاب من سكانها وبهذا يتم إنشاء تعليم عولمي فيها بهدف توحيد المعرفة والمهارات والقيم الحاكمة للعمل في المهن المرتبطة بها.

هذا إلى جانب الجامعات الافتراضية ونظم التعليم عن بعد التي تعمل على مستوى عولمي لتقديم البرامج التعليمية القائمة على التعليم الذاتي والبحث عن مصادر المعرفة كما أن التعليم العولمي قد دفع جامعات تقليدية على عمل برامج للتعليم الإلكتروني عن بعد وكذلك فصول دراسية للوافدين من بلدان أخرى لتقديم فرص تعليم متميزة تحقق من خلالها التعددية الثقافية.[٢]

---

(١) عادل منصور صالح، مرجع سابق، ص١٤٤ – ١٤٥.

(٢) عادل منصور صالح، مرجع سابق، ص١٤٧ – ١٤٨.

٤- مرحلة الثورة المعلوماتية:

تتميز المجتمعات متعددة الثقافات بالانخراط المجتمعي في بوتقة واحدة تعليمية/ ثقافية/ اجتماعية مع أشكال التعددية الثقافية والعولمة بمظاهرها المختلفة وتتمثل في: تكوين جامعات متعددة الثقافات – عمل برامج متعددة الثقافات – إنشاء جامعات أجنبية تستوعب تعدد الثقافات حيث المجتمع متعدد الثقافات أصبح مرتبطًا بالعولمة كمرحلة تاريخية لها خصائصها ومقومات وأساليب حياة مستجدة وترتبط بالمفاهيم والأفكار التي تقوم عليها فلسفة العولمة التي أصبحت لها تأثير على المفاهيم والأفكار التي كانت قائمة كما يرتبط بالمحاولات العلمية الواقعية للممارسات المعبرة عن تلك الظاهرة كنظام عالمي جديد يسعى إلى التعدد الثقافي الكوني والمجتمعي من أجل الوصول إلى عالم متغير يسع الجميع. (١)

ثالثًا: مستويات التعددية الثقافية

إن للتعددية الثقافية مستويين وهما ينحصران في تعددية ثقافية داخلية وتعددية ثقافية خارجية.

أ- التعددية الثقافية الداخلية:

وهي تعني التعدد الثقافي داخل المجتمع الواحد بين فئاته وأفراده ما يجمعهم وما يميزهم أي بمعنى آخر هو التنوع الثقافي بين الثقافات الفرعية الأصلية للمجتمع والثقافات الوافدة والتي جاءت للمجتمع الأصلي عن طريق العمل – السياحة – التعليم والبحث العلمي لتندمج وتأخذ دورًا داخل المجتمع الواحد نذكر منها على سبيل المثال المسلمون والهندوس والسيخ والأجانب الوافدين للتعليم فهي ثقافات مختلفة داخل الدولة القومية (الهند) فكل طائفة منهم لها عاداتها وتقاليدها التي تميزها عن غيرها ولكن يجمعهم وطن واحد ودولة قومية واحدة وكذلك في أمريكا حيث الهنود الحمر والبيض والزنوج والآسيويين كلًا له ثقافته المميزة ولكن يجمعهم وطن واحد ودولة قومية واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- التعددية الثقافية الخارجية:

وهي التي تعني التعدد الثقافي ما بين ثقافات داخل مجتمعات وغيرها من المجتمعات الأخرى ويحدث هذا من خلال انخراط أفرادها داخل أحد المجتمعين بغرض العمل أو التعليم أو اكتساب مهارات خاصة وكذلك المجتمع الآخر مما ينتج عنه تعدد ثقافي داخل المجتمع ولكن بلا أدنى صراعات داخل المجتمع الوافد إليه الثقافات الأخرى لا من حيث التماسك أو تغير أنماط وعادات الحياة ونذكر على سبيل المثال البلدان العربية واستقبالها لأفراد من بلدان

(١) نفس المرجع ، ص ٨٣.

عربيـــة أخـــرى أو اســـتقبالهم للهنـــود والباكستانيين من أجل العمل أو التعليم مما لا يؤثر على المجتمع ذاته.

رابعًا: التعددية الثقافية بين التأييد والرفض:

بعد أن تناولنا مفهوم التعددية الثقافيـــة والعوامـــل التـــي أدت إليهـــا ومـــستوياتها سنتطرق الآن إلى المؤيدين لفكرة التعدديـــة الثقافية وكذلك الرافضين لها فنجد أن التفاوت الخطير من حيث القوة والتأثير مـــن جانـــب الدول الغربية في تطبيق التعددية الثقافية من غير تبني آراء الشعوب الأخرى جعل تلـــك الممارسات فصلًا استعماريًا جديدًا لا تقبلـــه العديد من الدول التي تسعى الدول الكبـــرى إلى الهيمنة عليها باسم المجتمع الدولي تـــارة وباسم الشراكة المجتمعية الدولية تارة أخرى حيث لا تراعي تلك المسميات مصالح بـــاقي المجتمعات في العالم واكتفت تلك المـــسميات بنفسها وأمثالها في تطبيـــق هـــذه التعدديـــة الثقافية حيث الخطط التي تسعى من خلالهـــا على تنمية وتشجيع التعددية الثقافية لا تعكس قيم المجتمع الدولي المتحد كله.

الأمر الذي يجعل العديد مـــن الدولـــة رافضة لمفهوم التعدديـــة الثقافيـــة المفهـــوم المفروض عليهم من الخارج بغير الأخذ في الاعتبار معنى المفهوم ومـــضمونه وعلـــى الرغم من هـــذا إلا أن المنظمـــات الدوليـــة حاولت أن تمارس استقلالها الذاتي من أجـــل الانتشار العالمي للتعددية الثقافية وذلك مـــن خلال أعضاء يكونـــون فريـــق عمـــل مـــن الأكاديميين ومراكز البحـــوث والمؤســـسات الخيريـــة وجماعـــات الـــدفاع المحترفـــة كمستشارين يصوغون أوراق العمل ويعملون كشركاء في مشاريع وبرامج مترابطة بمـــا يسمى شبكات السياسة العالمية فالمنظمـــات الدولية هي التي تصيغ المعايير والمقـــاييس في مجال التنوعات العرقية وشبكات السياسة العالمية وهي التي تساعد المنظمات الدوليـــة في هذا المجال فتملك تلك المنظمات تفويضًا للحديث نيابة عن الدول الأعضاء وهي بذلك تمثل المجتمع الدولي وإن كان من الـــسذاجة أن نأخذ هذا الادعاء بمعناه الظاهري فمـــن الخطـــأ أيـــضًا أن تتجاهـــل أهميتـــه إلا أن المنظمات الدوليـــة هـــي صـــانعة معـــايير ويفترض أن تكون الدول حول العـــالم هـــي متلقية المعايير وتلك العلاقة هي المفتاح لفهم مفارقات السياسة الدولية الجديدة للتنوع.

لذلك فإن التعدديـــة الثقافيـــة كانـــت ولازالت محل جدل واســـع فـــي النقاشـــات المختلفة ولذلك فإن هناك مـــن يؤيـــد فكـــرة التعددية الثقافية وهناك من يعـــارض تلـــك الفكرة فبينما يرمي أنصار التعددية الثقافيـــة أنها مجموعة من الثقافات العرقيـــة والتـــي ينظرون لها نظـــرة تبـــسيطية علـــى أنهـــا متجانسة وذات خصائص ثابتـــة وأساســـية

وجوهريـــة ورأوا أن المجتمعـــات متعـــددة الثقافات هي أنية تحتوي على ثقافات عرقيـــة منفصلة لا تمس أحداها الأخريات وأحرزوا معنى للعنصرية باعتبارهـــا تحيـــزًا غيـــر عقلاني يمكن القضاء عليه من خلال التثقيف عن الثقافات الأخرى وكذلك فالتعددية الثقافية تعطي فرصة لتحقيق الحريات والمساواة بين الثقافات الأخـــرى وبـــين الأقليـــات حيـــث المساواة بين الثقافات المختلفة بحيث لا توجد هرمية وثقافة واحدة مسيطرة مما يؤدي إلى إهمال الفوارق بين الهويات لإنتاج خلق واحد متعدد ومركب متعدد ذو صـــبغة مـــشتركة وكذلك فإن سياسات الدولة هي التي تكـــون أحيانًا قاصرة على توفر الاندماج للأقليـــات بينما يرى معارضو التعددية الثقافيـــة أنهـــا فاشلة لأنها تنهي الدولة القومية ذات النـــسيج الواحد وتعمل على تفككيها وإضعافها إلـــى جانب أن الأقليات لا تستطيع الاندماج مـــع الدول القائمة حسب طبيعتها وقيمتها وعاداتها التي لا تستطيع التخلي عنها كما أن التعددية الثقافية يمكن أن تؤدي إلى عـــدم اســـتقرار جماعي وفوضى اجتماعية بسبب الاخـــتلاف في القيم والعادات كما أنهـــا تـــساعد علـــى انغلاق الثقافة على نفسها وتكوين إطار بعيد عن الإطار المشترك للدولة فينتج عنه عـــدة دول داخل الدولة الواحدة.[1]

إلا أن التعدديـــة الثقافيـــة لا تعنـــي الاندماج الكامل في الدولـــة القوميـــة فلكـــل مجتمع عاداته وتقاليده التي لا يستطيع التخلي عنها ولكن التعدديـــة الثقافيـــة تكـــون فـــي المساواة في وسائل الحياة المختلفة وليس في الفكر الثقافي للمجتمعات ومـــن الممكـــن أن تأخذ ما هو جيد من ثقافة الوافد أو المهـــاجر داخل إطار الدولة القومية بما لا يؤثر ســـلبًا عليها وعلى معتقداتها وقيمها الأصلية، فنجد أن المؤيدين لفكرة التعددية الثقافية يـــروا أن تلك الفكرة تميزت بعدة مفاهيم منها التعـــدد حيث وجود أكثر من ثقافة واحدة في المجتمع حيث التعرف على الثقافـــات الأخـــرى فـــي المجتمع عاداتها وتقاليدها وقيمها والاعتراف بشرعية تلك الثقافات وتعددها داخل المجتمع على أنها مركب هام وجزء لا يتجـــزأ مـــن المجتمع وكذلك يروا أيضًا أهمية الاخـــتلاط حيث ضم أجناس مختلفة أو ثقافات مختلفـــة في مجتمع ودائرة واحـــدة يجمعهـــا إطـــار مشترك حيث المساواة بـــين تلـــك الثقافـــات والأجناس داخل المجتمع فلا توجـــد ثقافـــة

(1) B. Barry, Sociologists, economists and democracy, university of Chicago press, 1988, p. 179.

هرمية واحدة مسيطرة داخل المجتمع.[١] وكذلك عدم التجانس والذي يقصد به وجود أكثر من حضارة وكل واحدة تختلف عن الأخرى مما يستوجب الاحترام المتبادل بين الثقافات في المجتمع وتكوين التحقيق الذاتي للفرد والثقافة في المجتمع مثل سن القوانين كقوانين احترام الإنسان وحريته وقوانين المساواة وقوانين حرية التشغيل والمهنة.[٢] أما عن النسبية فيرى المؤيدون أنها تعني أنه لا يمكن اعتبار أي ثقافة أرجح أو أصح من ثقافة أخرى ولكن ملاحظة الاختلافات فقط والقبول بالنسبية يعني إخراج الثقافة من جيرانها أمر راق وأصيل أي أنها ثقافة تستمد حضورها من الاندماج مع بعض الثقافات الأخرى.[٣] أما بالنسبة إلى الرافضين لفكرة التعددية الثقافية فهم يروا أن التعددية الثقافية ما هي إلا فكرة ترويجية للتفريق حيث جاءت فكرة التعددية الثقافية من قبل الدول والامبراطوريات الاستعمارية وليس من خلال المناهضون والناشطون العرقيون أي أنه مفهوم استعماري أكثر من كونه مفهوم يراعي مصالح الآخر وقيمه وثقافته داخل المجتمع الواحد.

ويرى أيضًا الرافضون للتعددية أنها تساعد على إقامة أكثر من مجتمع داخل المجتمع الواحد حيث نجد أن التعددية الثقافية تحت شعار حقوق الإنسان ومطالبتها بالاعتراف بالجامعات الثقافية المتعددة داخل المجتمع الواحد مما يؤثر على تماسك نسيج هذا المجتمع.

خامسًا: نظريات تفسير التعددية الثقافية:

توصلت علوم الثقافة والاجتماع إلى مجموعة من المفاهيم التي تشكل نظريات يمكن بها تفسير التعددية الثقافية ومن تلك النظريات:

١- النظرية التعددية الجماهرية:

إن النظرية التعددية الجماهرية هي الضامنة لتحقيق رغبات أغلبية الأفراد وهي ناتج لصناعة الثقافة حيث تعتمد الثقافة على النزعة التجارية من خلال إنتاج الخدمات الثقافية واستهلاكها لتحقيق المكاسب والأرباح القصوى فأسلوب الحياة الثقافية المعاصرة تعتمد على بعض المفاهيم الأساسية كالرفاهية والتسلية وغيرها مما يحقق رغبات الشعب إلا أن تلك النظرية باتت في خدمة أصحاب السلطة والثروة ونتج عنه تزعزع في المعايير الأخلاقية والسلوكية ورافقها امتهان للشخصية الإنسانية

(1) It is available at http://ar.farhangaelm.com

It is available at http://www.hindaui.org/kalemat,2012

(1) It is available at http://www.wikpwdia.org

وبذلك تكون نظرية التعددية الجماهرية ما هي إلا همجية وانفلات أخلاقي. (١)

٢- نظرية الانصهار (السلطة):

وتسمى أيضًا نظرية السلطة والمقصود بتلك النظرية هي صهر جميع الثقافات الوافدة إلى الدولة القومية داخل ثقافة واحدة وهي الثقافة المسيطرة للدولة بمعنى آخر إلغاء جميع الثقافات الأخرى وخلق ثقافة جديدة صاحبة سمات متشابهة ولكن في تلك الحالة من الممكن أن تفشل تلك النظرية لبعدها عن مفهوم التعددية وهو تعزيز التنوع الثقافي إلى جانب أن هناك العديد من الفجوات داخل المجتمعات الواحدة مما يؤدي إلى فشل تطبيق تلك النظرية.

٣- نظرية الستيريوتيب أو نظرية القولبة:

وهي نظرية المقصود بها تصنيف الأفراد إلى مجموعات حسب علامات الانتماء الخارجي من لباس وهيئة أو حسب مميزات داخلية تصرفات وسلوك بمعنى تعميم صفات الأفراد التابعين لمجموعة اجتماعية معينة ونجد هنا أن تلك النظرية أيضًا تحتاج إلى تعديل لأن بهذا الشكل قد توجهنا بشكل أو بآخر نحو العنصرية وليس التعددية لأنه تم التركيز في تلك النظرية على الحاجز البيولوجي من شكل ولباس ولهجة مما يضمن تعميم فروق بين أفراد المجتمع الواحد ويوضح تلك الفروق على أساس وجود أقليات وليس وجود أناس مشتركة في مجتمع واحد.

نظرية النزعة المجتمعية:

نشأت نظرية النزعة المجتمعية في تسعينات القرن العشرين كنوع من الطريق الثالث الذي ينتقد كلًا من اليمين واليسار الجديدين لإضعافهما التماسك الاجتماعي الذي كان يبقي على وحدة المناطق المحلية والمجتمع ككل فنجد أن ممثلي الأول (اليمين) يلقون اللوم على تجاوزات النزعة الفردية والنزعة التحريرية اللتين يتسم بها السوق الحر واللتين ساعدتا على تقويض أخلاقيات المسئولية الاجتماعية وقواعد المعاملة بالمثل بينما تلقي اليسار لومًا على تبني اليمين للمركزية البيروقراطية المفرطة التي تسحب السلطة من المجتمعات المحلية المستقلة كما ينبغي ولم تقدم سوى القليل من العون لمؤسسة الأسرة ومن هنا كانت النزعة المجتمعية الجوهرية ما هي إلا حالة من حالات الترابط المجتمعي تجاه الفئات الاجتماعية المنتمية إلى الأقليات العرقية والنزعة المجتمعية أتاحت أبعاد الصبغة العرقية عن مفهوم التعددية الثقافية إلا أن

(١) John Rawls, A theory of justice , Harvard university press, 1971, p. 202.

أحيانًا يكون التمييز العنصري والتحرش سببًا أساسيًا لاستمرار الأقليات في البقاء معًا في مناطق استقرارها إلا أن كثيرًا ما يصيب هذه النظرية أوصافًا بعيدة عن الصواب مجحفة في حق الفئات المنتمية للأقليات.

٤- نظرية رأس المال الاجتماعي(*):

إن ارتفاع مستوى رأس المال الاجتماعي يتيح للمشاركين في الشبكات الاجتماعية المزدحمة أن يثق بعضهم ببعض وأن يتضافروا في تتبع الأهداف المشتركة وتحقيقها وهناك تمييز قائم ما بين رأس المال الاجتماعي الترابطي وهو يتعلق بخلق تلاحم داخل مجتمعات محددة فهو يجمع بين أشخاص يشبه بعضهم البعض سواء من الطبقة أو العرق أو النوع أو العمر أما رأس المال التواصلي فيمثل جزءًا من عملية تكوين شبكات مجتمعية متداخلة لمجتمعات بعينها بحيث يجمع بين الأشخاص الذين لا يشبه بعضهم بعضًا لذا كان رأس المال التواصلي هو عنصر حيوي يمكن به تحقيق ترابط اجتماعي على نطاق واسع ومن هنا كانت فكرة القيم المشتركة فالاختلاف الثقافي المفرط يعني قدرًا أقل من وحدة القيم وهو ما يعتبر مؤديًا لمستويات منخفضة من رأس المال التواصلي يمكنها أن تؤلف بين عناصر أي أمة.

سادسًا: مجالات التعددية الثقافية ومظاهرها:

هناك العديد من المجالات التي تدخل فيها التعددية الثقافية لتلعب دورًا هامًا في خلق مجتمعات متعددة الثقافات ويمكن أن نوضح تلك المجالات من خلال الأشكال التوضيحية والتي يوضح بها أوجه التعددية الثقافية المختلفة داخل المجالات المختلفة تعليمية – صحية – اجتماعية وترفيهية – ثقافية ومعلوماتية.

١- المجال الصحي:

هناك العديد من أوجه التعددية الثقافية في المجال الصحي وهذا ما سنتناوله بالتفصيل من خلال ما سيوضحه الشكل التوضيحي رقم (١)

(*) رأس المال الاجتماعي: هو العلاقة القائمة بين الأفراد والشبكات الاجتماعية وما ينتج عنها من قواعد المعاملة بالمثل والمصداقية.

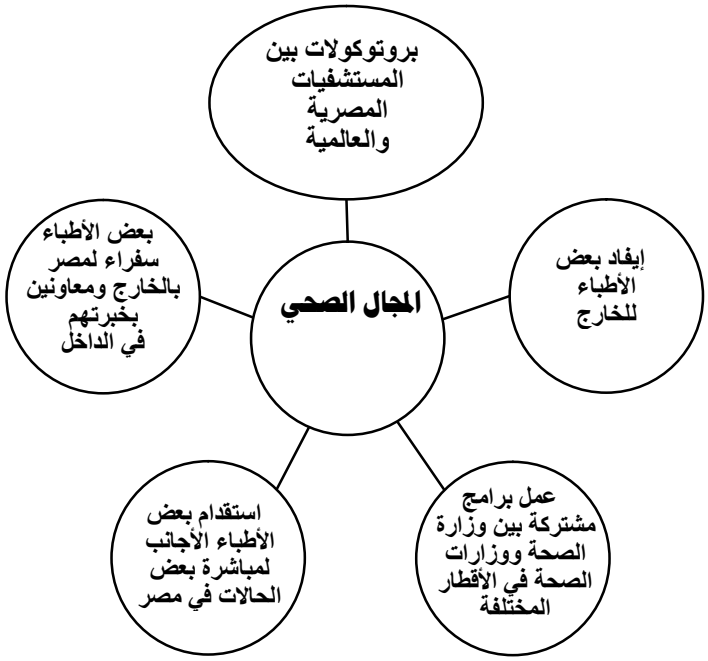

أ. إيفاد بعض الأطباء للخارج

وذلك من خلال إيفاد بعض الأطباء عن طريق إرسالهم بعثات إلى الخارج من قبل وزارة الصحة وذلك بهدف التعلم.

ب. عمل برامج تدريبية من خلال وزارة الصحة بالتعاون مع الوزارات المختلفة:

تقوم وزارة الصحة بإعداد العديد من البرامج التدريبية لأطبائها بالتعاون مع بعض وزارات الصحة بالدول المختلفة لاكتساب المهارات اللازمة للأطباء مما ينتج عنه تعدد ثقافي بين المشاركين في التدريبات.

ج. عمل بروتوكولات بين المستشفيات المصرية والعالمية:

تقوم وزارة الصحة بعمل بروتوكولات تعاون ما بين المستشفيات المصرية ونظيراتها العالمية لتبادل الخبرات المتنوعة.

د. قدوم بعض الأطباء الأجانب لمباشرة بعض الحالات:

نجد أن التعدد الثقافي يبرز أيضًا في المجال الصحي من خلال قدوم بعض الأطباء الأجانب لمباشرة بعض الحالات بمصر مثل مستشفى دار الفؤاد والمركز الطبي العالمي والمركز العالمي لجراحات

القلب مما يترتب عليه تفاعل بين الأطباء المصريين والأطباء العالميين.

٥. بعض الأطباء سفراء لمصر بالخارج ومعاونين بخبراتهم في الداخل:

هناك بعض الأطباء المصريين الذين يقومون بوظيفة سفراء لبلادهم في البلاد الأوربية ويكونون أيضًا معاونين بخبراتهم وما تعلموه في البلاد المختلفة داخل مصر مثل الطبيب المصري العالمي مجدي يعقوب وإنشائه لمركز أسوان للقلب.

٢- المجال الاجتماعي والترفيهي:

هناك العديد من أوجه التعددية الثقافية في المجال الاجتماعي والترفيهي وسنوضحه من خلال الشكل رقم (٢)

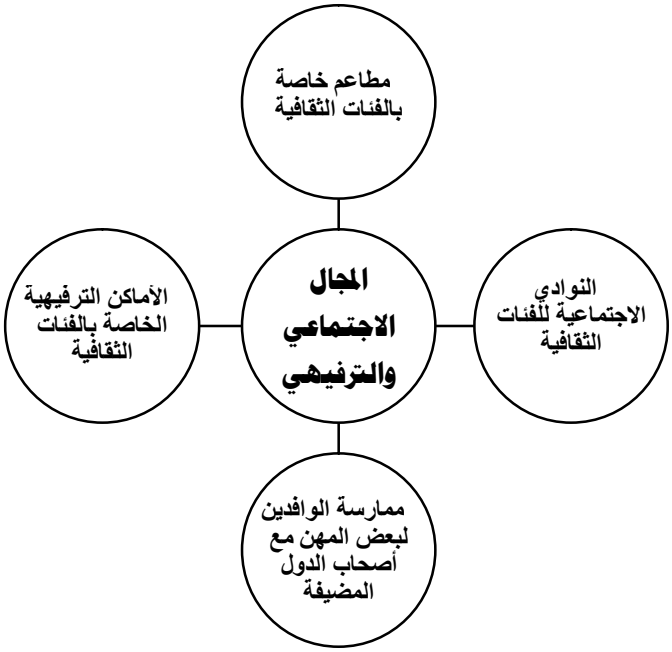

أ. النوادي الاجتماعية للفئات الثقافية:

تعتبر نوادي الطلبة الوافدين من أهم المجالات الاجتماعية والترفيهية التي تدخل فيها التعددية الثقافية فنوادي الطلبة تقوم بإنشائها بعض الجامعات كجانب ترفيهي لطلابها أو بعض المنظمات الخاصة بشئون الوافدين ولكنها تفتقر في تلك المنظمات إلى التواصل ما بين الوافدين وأصحاب البلد المضيفة ولكن في الجامعات تكون بشكل أفضل من المنظمات إلا أنها تحتاج إلى شكل أكبر من التواصل ما بين الوافدين وذويهم من البلد المضيفة فلو كانت تلك النوادي

للجميع وافدين وغير وافدين لكانت فرص التواصل أكبر بكثير.

ب. مطاعم خاصة بالفئات الثقافية:

نتيجة لوجود أعداد من الوافدين في المناطق المختلفة في مصر لابد من وجود وتوافر خدمات خاصة بهؤلاء الوافدين بغرض تلبية مطالبهم لذلك تم إنشاء العديد من المطاعم الخاصة بالوافدين توفر الأطعمة المناسبة لكل جنسية فنجد مثلًا على سبيل المثال المطاعم اليمنية والصينية والسورية وتلك المطاعم يكون مالكيها إما مصريين أو من نفس الجنسية ويرتاد تلك المطاعم المصريين وكذلك الجنسيات الأخرى.

ج. ممارسة الوافدين لبعض المهن بالاشتراك مع أصحاب البلد المضيفة:

نجد أن من بعض ألوان التعددية الثقافية داخل المجتمعات ممارسة بعض الوافدين لبعض المهن مع أصحاب البلد المضيف فنجد على سبيل المثال بعض الطلاب الوافدين من كليات الطب يمارسون الطب كمساعدين للأطباء المصريين ونجد أيضًا أن الوافدين يمارسون أيضًا مهن عامة في المطاعم والأسواق والنوادي والكافيهات وهم بذلك يؤدون مهن عامة لرواد تلك الأماكن من المصريين وغيرهم من الجنسيات الأخرى.

د. الأماكن الترفيهية الخاصة بالفئات الثقافية:

نجد أن من نماذج التعددية الثقافية في مجتمعنا المصري هو انتشار سلوكيات بعض الوافدين في بعض الأماكن الترفيهية مما يترتب عليه تقليد بعض الرواد لتلك السلوكيات الحميدة سواء في الملبس أو المأكل أو طريقة الكلام أو السلوكيات العامة الخاصة بكل جنسية على سبيل التجديد والتقليد مما يؤدي إلى التواصل الفعال بين الوافدين والمصريين والعكس صحيح.

٣- المجال الثقافي والمعلوماتي:

هناك العديد من أوجه التعددية الثقافية في المجال الثقافي والمعلوماتي وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل من خلال الشكل رقم (٣)

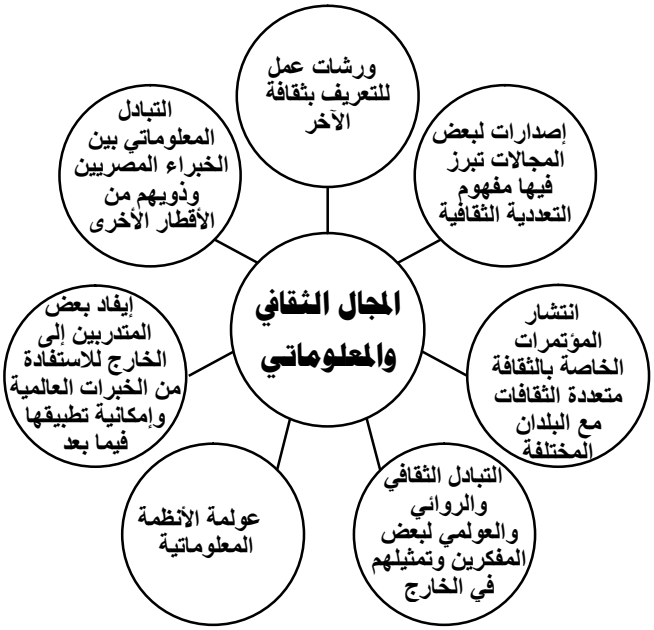

شكل (٣) يوضح أوجه التعددية الثقافية في المجال الثقافي والمعلوماتي

أ. عمل ورشات للتعريف بثقافة الآخر:

تقوم وزارة الثقافة بعمل ورشات عمل تدريبية للتعريف بثقافة الآخر والتعريف بأهمية التعددية الثقافية ومعناها وطرق الاستفادة منها في المجتمع المصري.

ب. عولمة الأنظمة المعلوماتية:

تقوم على عولمة الأنظمة المعلوماتية من جامعات افتراضية – تعليم عن بعد – جامعات تقليدية ذات برامج إلكترونية لتدعيم التنمية والتعددية الثقافية.

ج. التبادل الثقافي للمفكرين وتمثيلهم في الخارج:

إيفاد مفكرين من خلال التبادل الثقافي وتمثيلهم في المؤتمرات الثقافية الدولية والإقليمية.

د. التبادل المعلوماتي بين الخبراء المصريين وذويهم من الأقطار الأخرى:

التبادل المعلوماتي بين الخبراء المصريين وذويهم من خلال المؤتمرات وورش العمل والندوات والمحاضرات الثقافية.

ه. إصدارات لبعض المجلات تبرز فيها مفهوم التعددية الثقافية:

تقوم وزارة الثقافة بإصدار المجلات والحوليات والدوريات التابعة لها والتي تفرد أعدادًا منها لإبراز مفهوم العولمة والتعددية الثقافية ومغزاها وإمكانية تطبيقها في المجتمعات المختلفة.

و. انشتار المؤتمرات الخاصة بالثقافة متعددة الثقافات مع البلدان المختلفة:

انتشار مؤتمرات خاصة بوزارة الثقافة تكون أهدافها هي التعريف بالتعددية الثقافية وإبرازها في بعض المجالات الخاصة بالثقافة وذلك بالتعاون مع بعض البلدان المختلفة لتوطيد مفهوم التعاون والتعدد الثقافي داخل المؤتمرات من خلال مشاركة أبرز رجال الفكر والثقافة في مصر والبلاد الأخرى.

ز. إيفاد بعض المتدربين إلى الخارج للاستفادة من الخبرات العالمية وإمكانية تطبيقها فيما بعد:

حيث يتم إيفاد بعثات من بعض الخبراء المصريين من المدربين والمتدربين إلى الخارج للاستفادة من الخبرات العالمية في المجال المعلوماتي والتقني في البلاد الموفدون إليها ومحاولة تطبيقها فيما بعد في بلادهم الأصلية بما يتلاءم والبيئة المصرية.

٤- المجال التعليمي والبحث العلمي:

نجد أن هناك العديد من أوجه التعددية الثقافية في المجال التعليمي والبحث العلمي سواء أكان في المدارس أو الجامعات وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل التوضيحي رقم (٤) مع شيء من التفصيل بعد ذلك:

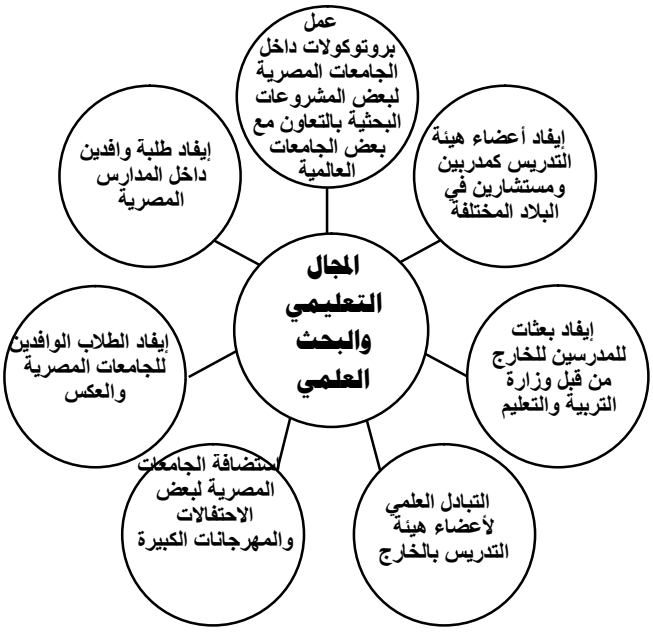

شكل (٤) يوضح أوجه التعددية الثقافية في المجال التعليمي والبحث العلمي

أ. عمل بروتوكولات داخل الجامعات المصرية لبعض المشروعات البحثية بالتعاون مع بعض الجامعات العالمية:

إن التعددية الثقافية تدخل في المجال التعليمي والبحث العلمي من خلال تمويل العديد من البحوث العلمية والتي تتعاون من خلالها الجامعات مع هيئات أجنبية ومنظمات دولية في تمويل تلك الأبحاث هذا إلى جانب الاتفاقيات الثقافية حيث ترتبط الجامعات بالعديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الثقافية والعلمية مع بعض الجامعات العالمية في فرنسا – المجر – بلغاريا – بولندا – غانا – الولايات المتحدة – إيطاليا – الإمارات العربية المتحدة – أوزبكستان – إسكتلندا،(١) مما يسمح للتعددية الثقافية بالظهور في هذا المجال من خلال الجوانب الثقافية والتعليمية للدول الأجنبية.

ب. إيفاد بعض أعضاء هيئة التدريس كمدربين ومستشارين في البلاد المختلفة:

نجد أن التعددية الثقافية تبرز بشكل واضح في إيفاد بعض أعضاء هيئة التدريس كمدربين ومستشارين في البلاد المختلفة حيث يساعد هؤلاء الأعضاء في توصيل صورة مجتمعاتهم للدول المضيفة كسفراء لأقطارهم هذا إلى جانب حرصهم أحيانًا على استقدام بعض الطلاب المصريين للتعليم في الخارج أو إيفاد بعض الطلاب من البلد المضيف إلى مصر في إطار التعاون المتبادل المشترك.

ج. إيفاد بعثات للمدرسين للخارج من قبل وزارة التربية والتعليم:

نجد أن وزارة التربية والتعليم تسعى إلى عولمة التعليم وجعله متعدد الثقافات من خلال إيفاد بعثات خاصة بوزارة التربية والتعليم لمدرسيها إلى بعض الدول الأوربية مساهمة من الوزارة في تنمية مفهوم التعددية الثقافية لدى معلميها.

د. التبادل العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالخارج:

ويكون ذلك من خلال المؤتمرات واللقاءات التي يتبادل فيها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أعمالهم العلمية والثقافية في مؤتمرات دولية تساعد من خلالها على نقل الفكر والمعلومات إلى الآخر.

ه. استضافة الجامعات المصرية لبعض الاحتفالات والمهرجانات الكبيرة:

إن استضافة الجامعات للعديد من المهرجانات والاحتفاليات الكبيرة داخل

---

(١) وزارة التعليم العالي، التعليم العالي في مصر، جمهورية مصر العربية، مطابع الأهرام، ٢٠٠٢، ص٤٣.

أسوار الجامعة له أكبر الأثر في ظهور جلي للتعددية الثقافية داخل الجامعات مثل استضافة الجامعات لأسبوع شباب الجامعات العرب والذي يعد ملتقى للتعرف على الثقافات العربية المختلفة وتشجيع السياحة العربية وتبادل الخبرات بين الجامعات العربية في الأنشطة المختلفة.(١)

و. إيفاد الطلاب الوافدين للجامعات المصرية والعكس:

تكمن التعددية الثقافية أيضًا في إيفاد طلاب وافدين للجامعات المصرية لاستكمال تعليمهم الجامعي أو فوق الجامعي من خلال منح من الجامعة الأم في بلادهم وذلك للاستزادة من المعرفة داخل الجامعات المصرية مثل التعليم العام في الجامعات المصرية أو التعليم الديني والعام أيضًا في جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية وكذلك العكس دراسة المصريين كطلبة وافدين داخل الجامعات المختلفة الأخرى في الأقطار المختلفة.

ز. وجود طلبة وافدين داخل المدارس المصرية:

نجد أن هناك طلبة في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في المدارس المصرية نظرًا لبعض الظروف الراهنة ببعض البلاد مثل ظروف الطلاب الكويتيين إبان غزو العراق وكذلك هذه الأيام الطلبة السوريين نظرًا لأوضاع أسرهم مما يترتب عليه اندماج وتعدد ثقافي ما بين الثقافة السائدة المضيفة والثقافة الوافدة.

خاتمة الفصل:

بعد أن تناولنا التعددية الثقافية كنبذة تاريخية وكمفهوم وسياسات ومبادئ ومظاهر ونظريات نجد أن البحث الحالي يهتم بالتعددية الثقافية بوجه عام وفي مجال التعليم والبحث العلمي بوجه خاص وما يرتبط به من مظاهر ثقافية متعددة وتقع الدراسة في مجال التعددية الثقافية والتي تزايد الاهتمام بها مع بداية القرن الحادي والعشرون في مجالاتها المتعددة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولا: الكتب

١- ايميل فهمي ، التعليم في مصر ، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٨٧.

٢- عادل منصور صالح، دراسات في الفكر التربوي "عولمة التربية وتربية العولمة"، المكتبة التربوية، ٢٠١٦.

(١) جامعة المنصورة، كلية الصيدلة، دليل الطالب المستجد، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦، ص٦٠ – ٦٢.

٣- علي راتنسي، التعددية حقوق قصيرة جدًا، ترجمة لبنى عماد تركي، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١١.

٤- محمد سعد عبد الحميد، الجامعة ورسالتها، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٥- ويل ديورانت، قصة الحضارة "الثورة الصناعية"، مج١، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠.

ثانيا: الدوريات

١- أوماندرين وساندرا هارديغ، نقص المركزية الفلسفة من أجل عالم متعدد الثقافات بعد استعماري نسوي، ترجمة يمنى طريف الخولي، الجزء الثاني، ع ٣٩٦، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير ٢٠١٣.

٢- بريان باري، ترجمة كمال المصري، الثقافة والمساواة، نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ج١، ع٣٨٢، عالم المعرفة، نوفمبر ٢٠١١.

ثالثا: الرسائل العلمية

١- عمر مصطفى محمد، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية، برنامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية والتشاركية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة ال نجاح الوطنية، مجلس – فلسطين – ٢٠٠٥.

٢- ناهد محمد عبد المقصود عبد الرازق، التعددية الثقافية والتعليم وانعكاساتها على طلاب المدارس الأجنبية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٢.

رابعا: النشرات والوثائق

١- وزارة التعليم العالي، التعليم العالي في مصر، مطابع الأهرام، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢.

خامسا: الأدلة

١- جامعة المنصورة، كلية الصيدلة "دليل الطالب المستجد"، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦.

سادسا: المعاجم والموسوعات

١- سليم حسن، موسوعة مصر القديمة "الأدب المصري القديم"، ج١٧، مكتبة الأسرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢- _____، موسوعة مصر القديمة "الادب المصري القديم في الشعر وفنونه"، ج١٨، مكتبة الأسرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣- المعجم الوسيط، ط٥، ج١، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠١١.

المراجع الأجنبية:

1- Books:

1- B. Barry, culture & equality: An egalitarian critique of multiculturalism, polity press, 2001.

2- _____, sociologists, economists and democracy, university of Chicago press, 1988.

3- C. Taylor, the politico of recognition. In A. Guttmann (ed) multiculturalism and the polities of recognition, Princeton university press, 1944.

4- John Rawls, A theory of justice, Harvard university press, 1971.

5- R. Hosan, Multiculturalism; some in convenient truths, politico press, 2010.

6- Schon waldee, integration policy & pluralism in a self-conscious country of migration, Rutledge, Germany, 2010.

7- W. Kymlicka, multi-cultural citizenship, A liberal theory of minority right, Oxford university press, 1995.

8- Y. Ali elbahi-Brown, After multicultural, foreign policy centers, 2000.

2- Newspapers articles:

1- R. Dly, My life as nudes cover rue-lim, the guardian, 15 February, 2010.

3- Internet:

1- http://ar.farhangaelm.com,2012.

2- http://www.hindaui.org/kalemat.2012.

3- http://www.wikipedia.org.2012.